

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون

الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

الرئيس :

السيد بيبولسونغرام

(تاييلند)

المحتويات

البند ٧٣ من جدول الأعمال : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمسّ حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الاراضي المحتلة (تابع)

البند ٧٣ من جدول الأعمال : وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع)

.../...

Distr. GENERAL
A/SPC/46/SR.27
5 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٥

البند ٧٣ من جدول الأعمال : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمسّ حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الاراضي المحتلة (تابع) (A/46/65 ، و 282 ، و 440-445 ، و 521 ، و 522 ، (A/SPC/46/L.23-29

١ - السيد الخطيب (المغرب) : قال ، وهو يتكلم بالنيابة عن تونس والجزائر والجمهورية العربية الليبية والمغرب وموريتانيا ، وهي الدول الاعضاء في اتحاد المغرب العربي ، إن هذه الدول يساورها قلق شديد بشأن السياسات الاسرائيلية المتصلبة ، الواردة إجمالاً في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمسّ حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الاراضي المحتلة (A/46/522) ، والتي تنتهك قرارات الامم المتحدة ذات الصلة فضلاً عن صكوك حقوق الإنسان الدولية واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة) . وأضاف أن الحكومة الاسرائيلية تعتمد إنشاء مستوطنات يهودية في الاراضي المصادرة في قطاع غزة والقدس والجولان بغية تغيير التكوين الديموغرافي للأراضي العربية المحتلة في خاتمة المطاف . وبينما أفيد في نيسان/ابريل ١٩٩١ أنها كانت تخصص ربع ميزانية وزارة الاسكان لتشييد مستوطنات جديدة فقد أعلن مؤخراً أنه بحلول عام ١٩٩١ سيستأثر التشييد في الاراضي المحتلة بنصف هذه الميزانية وأن عملية الاستيطان لا رجعة فيها .

٢ - وأضاف أن سياسة الضم تعززها سياسة القمع مما جعل الحياة اليومية للسكان العرب لا تطاق . فقد قلصت حرية تنقل المواطنين الفلسطينيين في اسرائيل فضلاً عن حرية التعبير عن الرأي في سائر أرجاء الاراضي العربية المحتلة ولاسيما عن طريق فرض حظر على نشر الصحف العربية في الاراضي وفرض الرقابة حتى على القلة المتبقية من الصحف المسموح بنشرها في القدس الشرقية . ومازالت المؤسسات التعليمية مغلقة ، وقد احتُجز آلاف الفلسطينيين وكثير منهم من الأطفال ، أو سُجنوا ، ويعيش السجناء في ظل ظروف لاإنسانية كما يستدل على ذلك من حالات الاضراب الكثيرة عن الطعام طوال العام . وواصلت السلطة القائمة بالادارة تحويل المياه من الاراضي العربية المحتلة لاستخدامها الخاص أو استخدام مستوطناتها وواصلت تقييد استخدام المياه في الاراضي مما ألحق الضرر بصحة وبيئة واقتصاد السكان الفلسطينيين .

(السيد الخطيب ، المغرب)

٣ - وأعرب عن شجب بلدان المغرب العربي للحالة في الأراضي العربية المحتلة وانها كان يحدوها الأمل في الوقت الذي تكتسب فيه الحرية وحقوق الإنسان مزيداً من الاحترام في سائر أرجاء العالم ، أن تعترف إسرائيل في خاتمة المطاف بالحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . وينبغي أن تبدأ مرحلة جديدة في العلاقات الاسرائيلية - الفلسطينية عشية مؤتمر السلم المعقود في مدريد ، مما يحفز الحوار والثقة اللذين يستندان إلى احترام حقوق الإنسان للسكان العرب ويؤدي في النهاية إلى التوصل إلى حل حقيقي . وتؤكد بلدان اتحاد المغرب العربي مجدداً دعمها لكفاح الشعب الفلسطيني ، بقيادة ممثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية ، لاستعادة كرامته وإنشاء دولته المستقلة ذات السيادة .

٤ - السيد الرسمي (المملكة العربية السعودية) : قال إن الموجز الوارد في تقرير اللجنة الخاصة (A/46/522) يوضح أن حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة تواصل التدهور . وعلاوة على ذلك ، وبالرغم من عقد مؤتمر السلم في مدريد فما زال يجري بناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة بينما قرر الكنيست الاسرائيلي ، في محاولة منه لعرقله عملية السلم ، ألا يتفاوض بشأن الجولان السوري المحتل . وأوضح أن الاجراءات والتدابير القمعية التي تتخذها السلطات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ، بما في ذلك عمليات القتل والسجن والاحتجاز والطرده وهدم المنازل وإغلاق المدارس والجامعات لن تحول بين الشعب الفلسطيني ومطالبته بحقه في تقرير المصير . وقد اقتحمت الشرطة العسكرية الاسرائيلية مؤخراً مبنى المحكمة الشرعية في القدس ومصادرت الأضابير الشخصية وغيرها من الوثائق المتصلة بالاملاك الخاصة بالاقواف الاسلامية ، والهدف من ذلك هو طمس المعالم العربية والاسلامية للقدس والاستمرار في تهويد المدينة .

٥ - وأضاف أن الوثيقة A/46/522 تصف أيضاً حالة السجون الانسانية والحالة الصحية التي تزداد سوءاً في الأراضي المحتلة . وأعرب عن تأييد وفده لتوصيات اللجنة الخاصة باتخاذ إجراء عاجل لضمان حقوق الانسان الاساسية للشعب الفلسطيني وتنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة . وأعرب عن تأييد حكومته لحق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه وحقه في تقرير مصيره في الوقت الذي تؤيد فيه أيضاً جميع الجهود الدولية التي تهدف إلى إيجاد تسوية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية . وأعرب عن أمله في أن تتوفر لدى جميع الاطراف المعنية إرادة السلم وفي أن تسود مبادئ العدالة والحرية والحق في تقرير المصير .

٦ - السيد الخاني (الجمهورية العربية السورية) : قال إنه لا يستغرب أن إسرائيل قد تجاهلت طلبات التعاون مع اللجنة الخاصة نظرا لاستمرارها في خرقها وانتهاكها الفاضح والمتعمد للقانون الدولي والاتفاقيات والمعاهدات والاتفاقات الدولية ورفضها تنفيذ قرارات الأمم المتحدة . ويبين تقرير الحكومة السورية المرفوع إلى اللجنة الخاصة (A/46/284) بجلاء سياسة إسرائيل في تهويد وضم الجولان العربي السوري المحتل عن طريق تعزيز المستوطنات الاسرائيلية القائمة . كما أشار التقرير إلى مصادرة إسرائيل الأراضي المملوكة للمواطنين السوريين وإلى التدابير الأخرى التي أثّرت تأثيرا معاكسا على الزراعة والصناعة والتعليم والعمالة . وعلاوة على ذلك ، جرى بانتظام تدمير ونهب التراث الوطني .

٧ - وأضاف أن مقاومة الشعب السوري في الجولان قد أدت إلى تصعيد السلطات الاسرائيلية لإجراءاتها القمعية التي سُرد بعضها في الوثيقة A/46/475 ، والتي تشكّل انتهاكا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية . ويمثل رفض إسرائيل الانصياع لقرارات الأمم المتحدة تحديا للقانون الدولي ، كما أن فرض إسرائيل قوانينها وإدارتها على المنطقة غير قانوني . وتتطلع حكومته إلى المجتمع الدولي لممارسة أقصى الجهود من أجل وضع حد لممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيل وانتهاكها لحقوق الإنسان ومحاكمتها وسجنها غير المشروعين للمواطنين السوريين الذين لم يرتكبوا جرما إلاّ رفضهم فرض القوانين الاسرائيلية .

٨ - وتابع كلمته قائلا إنه وفقا لما ورد في التقرير عن سياسات وممارسات إسرائيل المتعلقة بالأرض والمياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية المحتلة الأخرى (A/46/263-E/1991/88) ، تقلّصت مساحة الأراضي المروّية العربية بينما استمرت الأحوال الاقتصادية والمعيشية للسكان في التدهور . وشكلت هذه الممارسات جزءا لا يتجزأ من سياسة الاستيطان التي تنتهجها إسرائيل وكانت وسيلة فعّالة لفرض السيطرة الاسرائيلية .

٩ - وأوضح أن سياسات الاستيطان الاسرائيلية أسفرت عن زيادة عدد السكان الاسرائيليين ثلاثة مرات مقارنة بعدد السكان غير الاسرائيليين في الفترة بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٨ . وأدى قيام المستوطنين الاسرائيليين بمشاركة السكان العرب في الجولان في الموارد الزراعية والمائية المحدودة إلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية التي يواجهونها . وتعرض تسويق التفاح ، وهو الناتج الوحيد القابل للتسويق للقيود والمنافسة من المستوطنين الاسرائيليين . وعلاوة على ذلك تناقصت مساحة الأراضي التي يملكها السكان العرب ولاسيما أنها قد استخدمت لإقامة المستوطنات والمصانع ومراكز

(السيد الخاني ، الجمهورية

العربية السورية)

البحث الاسرائيلية . ونتيجة لهذه السياسات عموما فقد تأثرت إمكانية التنمية وانخفض مستوى الدخل من الزراعة .

١٠ - واختتم كلمته قائلا إن وفده كان يود أن يرى تغطية أشمل في تقرير اللجنة الخاصة لانتهاكات اسرائيل المتزايدة للقانون الدولي وممارساتها العنصرية والوحشية التي تهدف إلى إخضاع أو طرد السكان العرب والتي وُصفت في الوثيقة A/46/284 . وكان أحد الآثار الإضافية للممارسات الاسرائيلية هو خلق مئات الألوف من اللاجئين والنازحين الذين رفضت اسرائيل السماح لهم بالعودة إلى وطنهم انتهاكا للقرار ١٩٤ (١٩٤٨) وقرار مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧) . وعلاوة على ذلك ، فإن استمرارها في توطين اليهود السوفيات المهاجرين إلى اسرائيل في الأراضي المحتلة ينتهك انتهاكا متعمدا الفقرة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة . وبالرغم من أن قائمة الممارسات الاسرائيلية اللاإنسانية طويلة ، فمن المأمول أن المفاوضات التي تهدف إلى تبرير الاحتلال والضم سيبطلها التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي - الاسرائيلي ، تحرير الأرض المحتلة وتضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

١١ - السيد جلال (مصر) : أعرب عن الأمل في ألا يُدرج البند قيد النظر في جدول أعمال السنة القادمة في ضوء انعقاد مؤتمر السلم في مدريد وإجراء المحادثات الثنائية المقبلة مما يبشر بمرحلة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط ويوفر أساسا للتوصل إلى حل عادل وسلمي للمشكلة . وقد أوضح تقرير اللجنة الخاصة أن الظروف التي يعيش الفلسطينيون في ظلها تتدهور بالرغم من الالتزامات الواضحة الملقة على عاتق اسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال والتي تحددها قواعد القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة . وأعرب عن قلق وفده الشديد بشأن معاملة اسرائيل القمعية للمتظاهرين الفلسطينيين وإنكارها حقهم في الدفاع عن أنفسهم ضد التهم الموجهة اليهم فضلا عن إجراءات القمع الجماعية التي تتخذ أشكالا مختلفة . وينبغي لإسرائيل أن تعيد فورا الوثائق التي استولت عليها مؤخرا من مبنى محكمة القدس الشرعية وأن تحترم التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة أن تعيد النظر في موقفها من عدم التعاون مع اللجنة الخاصة .

(السيد جلال ، مصر)

١٢ - وأعرب عن اعتقاده بأن مؤتمر السلم المعقود في مدريد هو نقطة الانطلاق الأولى نحو التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع في الشرق الأوسط . وينبغي لجميع الأطراف أن تقبل أن الحق والعدل لا يبدل عنهما كأساس للسلم والأمن . وأكد مجددا الحاجة إلى بناء الثقة بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي تمهيدا لتدعيم الحوار والتفاهم بينهما مما يتيح في خاتمة المطاف إعادة توجيه الطاقات نحو تنمية بلدان المنطقة .

١٣ - السيد جين يونغ جيان (الصين) : قال إن تقرير اللجنة الخاصة يعرض ببلاغة الظروف الصعبة التي يعيش في ظلها الفلسطينيون وغيرهم من العرب في الأراضي المحتلة . ولم يطرأ أي تحسن على حالتهم في السنة الماضية ، كما دأبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على انتهاك حقوق الإنسان الأساسية لهم . وهذه مسألة تدعو إلى القلق الشديد من جانب المجتمع الدولي . وعلاوة على ذلك ، فقد صعدت سلطات الاحتلال مؤخرا من أنشطة الاستيطان وقد أُدين هذا الاجراء إدانة عامة . وقد نظر مجلس الأمن في كثير من المناسبات في السنة الماضية في مسألة الأراضي المحتلة وكان آخرها عندما اتخذ القرار ٦٩٤ (١٩٩١) الذي يتناول ترحيل المدنيين .

١٤ - وأضاف أن البلد الذي يخضع للاحتلال الاجنبي يتعرض دائما لضغط سياسي واستغلال اقتصادي . ومهما حاول المجتمع الدولي ممارسة الضغط فإن حماية حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة سيعتمد إلى حد كبير على حسن نية السلطة القائمة بالاحتلال وتعاونها .

١٥ - وأعلن أن الصين قد أيدت من البداية التوصل إلى تسوية معقولة لقضية الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ولاسيما قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وينبغي إعادة الأراضي العربية المحتلة إلى الشعب الفلسطيني وغيره من الشعوب العربية وينبغي إعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني واحترام وضمان سيادة وأمن جميع بلدان المنطقة ، بما فيها إسرائيل . وقد دخلت أطراف مختلفة معنية مؤخرا في مفاوضات لتسوية القضية تسوية منصفة ، وتؤيد حكومته هذه الجهود . ومن المأمول أن تفتنم الأطراف المعنية هذه الفرصة وتتخذ موقفا عمليا ومرنا يسمح للمفاوضات بالتوصل إلى نتائج إيجابية .

البند ٧٣ من جدول الأعمال : وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع)

١٦ - السيد سيكندر (سري لانكا) و السيد آن ميونغ هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) : قال إنهما لو كانا حاضرين في الجلسة ٢٥ التي عقدتها اللجنة لكانا قد صوّتا مؤيدين لمشاريع القرارات A/SPC/46/L.12 إلى L.22 المقدمة في إطار البند ٧٣ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠